

## جمعية رجال الأعمال تناقش السياسات الضريبية

عقدت لجنة المالية إجتماعها برئاسة الدكتور / طه خالد وبحضور كل من د/ محمد سرور - مستشار وزير المالية للسياسات الضريبية، ود/ حسن عبد الله - رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب رئيس المصلحة - ضرائب المبيعات

وقد أوضح الدكتور محمد سرور أن مصلحة الضرائب تدرس حالياً إجراء مجموعة من التعديلات على قانون الضرائب وذلك من خلال لجنة يرأسها الدكتور سمير رضوان وزير المالية، حيث أنه فور الإنتهاء من دراسة هذه التعديلات سيتم عرضها على جمعيات المجتمع المدني ممثلة في جمعيات رجال الأعمال واتحاد الصناعات المصرية، مشيراً إلى أنه أصبح من الضروري حالياً مشاركة المجتمع في صناعة أي قرار ليتسنى اتخاذ الإجراءات الأكثر ملاءمة للدولة، وقد لفت إلى أنه كان هناك العديد من دول المنطقة التي كانت تطبق العمل بقانون الضريبة التصاعديّة ثم لجأت في النهاية إلى العمل بقانون الضريبة الموحدة لجذب الاستثمارات سواءً المحلية أو الأجنبية، كما أنه في بعض البلاد لا يوجد سعر ثابت للضريبة وإنما يتم تحديدها سنوياً عن طريق الحالة الاقتصادية للبلد والاحتياجات الفعلية للدولة مشيراً إلى أن مناقشة التعديلات المقترحة على قانون الضرائب لا يعني بالضرورة تعديل القانون كله وإنما من الممكن أن يتم تعديل بعض مواد القانون التي تثير جدلاً واسعاً في المجتمع.

ثم طالب الدكتور / طه خالد رئيس اللجنة بخفض ضريبة المرتبات وزيادة حد الإعفاء لكي يتم مساعدة البسطاء في ظل الظروف التي تمر بها مصر، مطالباً المصلحة بالبحث عن حلول أخرى لزيادة الحصيلة الضريبية مع التأكيد على عدم زيادة سعر الضريبة بأي حال من الأحوال عن ٢٠% كما هي، كما أكد على أن هناك العديد من المشاكل التطبيقية لقانون ضريبة المبيعات على الفنادق والقرى والمنشآت السياحية والتي لو تم اتخاذ إجراءات فاعلة نحو تذليلها أو الحد منها سوف تؤدي إلى تقوية هذه المنشآت في مواجهة المنافسة العالمية في مجال السياحة الدولية، حيث أن حل هذه المشاكل لا يحتاج إلى تشريعات جديدة وإنما في حاجة إلى قرارات وزارية التي يمكن لوزير المالية أن يصدرها لما له من سلطة تعديل اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة للمبيعات وماله من سلطة وضع بعض القواعد الإجرائية التي تتناسب مع طبيعة بعض الأنشطة.

ثم فتح باب المناقشات والتي أسفرت عما يلي :

- ١- بالنسبة لنشاط المهن الحرة فإنه تم إلغاء نسبة الـ ١٥% التي كانت تخصم مقابل الاستهلاك المهني في القانون القديم وهذا يتنافى مع المنطق حيث أنه مع التقدم في العمر يقل المجهود بشكل كبير، وأوضح د/ محمد سرور أنه بالتأكيد يمكن إعادة النظر في هذه المشكله ولكنه أكد أن السبب الرئيسي وراء خفض النسبة هو ضمان تقديم المستندات
- ٢- رفض الحضور تماماً عودة العمل بالضريبة التصاعديّة مستندين في ذلك إلى أنه سيؤدي إلى تقليص حجم الاستثمارات في مصر لعدم وجود حد لها، كما أنه لا توجد حالات تهرب من ضريبة المرتبات بعد انخفاض الضريبة حيث زادت النسبة لمقدمي الضرائب بـ ٣٥٠% مما يؤكد نجاح تطبيق الضريبة بنسبة ٢٠%.
- ٣- إعادة النظر في المصروفات الإدارية بدون مستندات (٧%)، والعمل على إعطاء مهلة كفترة إنتقالية لحين توفيق أوضاع الشركات وخاصة العاملة في بعض المجالات مثل التشييد والسياحة والزراعة.

- ٤- إعادة النظر في منظومة الاسترداد من قبل المصلحة حيث تشوبها الكثير من البيروقراطية والمركزية مما يعيق عمليات الاسترداد من قبل الممول
- ٥- طالب الحاضرون منع القيام بتحديد الوعاء الضريبي بشكل جزافي منعاً باتاً من قبل السادة مأموري الضرائب وخاصة مع كبار العملاء من رجال الأعمال الشرفاء
- ٦- أوضح د/ حسن عبد الله أن القطاع السياحي يواجه فعلاً مشكلة بالنسبة لضريبة مبيعات الآلات والمعدات، حيث لا تصدر الفواتير بإسم المالك (القانون ينص أن الإعفاء يكون في حالة صدور فواتير الآلات والمعدات المستوردة بإسم المالك) والمصلحة نفسها في حيرة من هذا الأمر وهي فعلياً مشكلة تستحق الدراسة.
- ٧- المطالبة بإعادة النظر في رسم التنمية (٢%) على السيارات، حيث أنه صدرت الكثير من الأحكام في هذا الشأن مما سينتج عنه المليارات من المصاريف القضائية التي نحن في غنى هنا في ظل الظروف الراهنة.

كما أشار الأعضاء إلى بعض النقاط الآتية:

١. ضرورة إعادة الثقة بين رجال الأعمال والمجتمع للخروج من الأزمة التي تمر بها البلاد والعمل على تشجيع الإستثمار من خلال إعطاء بعض المزايا النسبية خاصة في ظل الظروف الراهنة المنفرة للإستثمار المحلي والأجنبي، كما تم الإشارة إلى بعض المقترحات التي قد تفيد خلال المرحلة الراهنة وذلك على النحو التالي :
  - العودة إلى إستخدام مواد العفو الضريبي في حالة سداد جميع الضرائب المستحقة مما سيزيد من حصيلة الضرائب.
  - إصدار صكوك ضريبية يشارك فيها رجال الأعمال ويستفيدوا من فوائدها ويعفوا من سداد ضرائب على هذه الصكوك.
  - سداد القيمة الحقيقية للضرائب التي يوجد عليها حالياً منازل ضريبية بدلاً من التعطيل لعشرات السنين دون جدوى.
  - العمل على ربط الإعفاء الضريبي للمرتبات بالتضخم (وذلك بتحديدده في الموازنة العامة للدولة سنوياً) كما هو جاري في الكثير من البلاد.
  - العمل على زيادة الإعفاء الشخصي للممول
٢. دراسة إمكانية توجيه الدعم لمستحقيه بشكل نقدي مما سيوفر سنوياً ما لا يقل عن ٥٠-٦٠ مليار جنيه
٣. ضرورة توضيح كيفية التعامل مع مخصصات الديون المعدومة (هل تعفى من الوعاء الضريبي؟)
٤. الإشارة إلى القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ الخاص باستبعاد المناطق الصناعية الحرة من الإعفاءات على إعتبار أنها مناطق ذات أنشطة كثيفة الإستخدام للطاقة وهو يعتبر قرار غير دستوري مما يستوجب إعادة النظر فيه، و تم إقتراح توفير الطاقة لتلك الأنشطة مقابل الأموال بدلاً من إستبعاد المناطق الصناعية الحرة ككل.